

تحليل العلاقة السببية بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي في سورية

(دراسة قياسية للفترة 1991-2018)

قمر الملي* أ.د. محمد جمال طقطق** د.عثمان نقار***

(الإيداع: 15 حزيران 2020 ، القبول: 4 تشرين الأول 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1991-2017)، تم الحصول على البيانات المتعلقة بالسلاسل الزمنية اعتماداً على الأرقام الصادرة عن كل من وزارة المالية والمجموعة الإحصائية السورية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي القياسي من أجل تحليل العلاقة بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج Eviews10، واستخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة ، واعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي والتحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية باستخدام نموذج VAR واختبار السببية لغرانجر ومنهجية تودا لمعرفة وجود واتجاه العلاقة بين الضرائب المباشرة والنتائج المحلي في سورية وكشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة عن عدم استقرار المتغيرات في مستوياتها، وأشارت نتائج غرانجر إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير ، بينما وجدت علاقة طويلة الأجل ذات اتجاهين بين المتغيرين وفقاً لإحصائية تودا، ولوحظ من خلال تقدير متجه الانحدار الذاتي وجود أثر معنوي لكل من المتغيرين على بعضهما البعض، أما نتائج تحليل الصدمات فقد دلت على وجود تأثيرات سلبية بين كل من المتغيرين، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيض معدلات الضرائب المباشرة في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والشركات على الاستثمار وتكوين رأس المال الخاص الذي يساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المباشرة- الناتج المحلي- نموذج غرانجر وتودا للسببية- نموذج الانحدار الذاتي

* طالبة دكتوراه، تمويل ومصارف، جامعة حماة، كلية الاقتصاد.

** أستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حماة، اختصاص تخطيط اقتصادي

***أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد جامعة حماة ، اختصاص المعالجة الآلية للمعلومات.

Analysis of the causal relationship between direct taxes and GDP in Syria (Standard Study of 1991–2018)

Kamar milli * Muhammad Jamal Taktka ** Othman Nagar***

(Received: 15 June 2020 , Accepted: 4 October 2020)

Abstract:

The study aimed to study and determine the nature of the relationship between direct taxes and the gross domestic product in Syria during the period (1991–2017), where data related to time series were obtained based on the figures issued by the Ministry of Finance and the Syrian statistical group, and the study followed the descriptive approach using the method of Standard statistical analysis in order to analyze the relationship between direct taxes and GDP using Eviews10 program, and the study used unit root tests, and relied on the methodology of self–regression and dynamic analysis by analyzing the components of variance and the immediate response function using the VAR model and the causation test of Granger and Toda's methodology to find out the existence and direction of the relationship. The results of the unit root tests revealed the instability of the variables in their levels, and Granger's results indicated a one–way relationship from direct taxes to GDP in the short term, while a long–term two–way relationship was found between the two variables according to Toda's statistic, and it was observed by estimating the regression vector. The self has a significant effect for each of the two variables on each other, either. The results of the analysis of shocks indicated the presence of negative effects between each of the two variables, and the study recommended the necessity of reducing direct tax rates in order to enhance the ability of individuals and companies to invest and form private capital that contributes to enhancing the gross domestic product.

key words: Direct Taxes - Domestic Product - Granger and Toda Causality Model - Self-Regression Mode.

. * PhD student, Finance and Banking, University of Hama, Faculty of Economics.

** Professor at the Faculty of Economics, University of Hama, specializing in economic planning

*** Administrative deputy in the Faculty of Economics, University of Hama, jurisdiction of automatic processing of information.

المقدمة:

تتأثر حصيلة الإيرادات الضريبية بالحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة، إذ تتسع المطارح الضريبية إذا كانت الدولة في حالة من الرواج والانتعاش، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد حيث تنقلص تلك المطارح، وتخفض الحصيلة الضريبية، وتعد الضرائب من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها، إلا أن اللجوء إليها كأداة للسياسة الاقتصادية يعتبر حديثاً نسبياً، إذ يعود إلى التحول في دور الدولة من كونها حيادية إلى متدخلة في الحياة الاقتصادية وهكذا فإن الدور الاقتصادي للجبائية يتجسد أساساً بالنسبة للدول المتخلفة في الانتعاش والتحفيز على الاستثمارات، هذا وتشكلت الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والأرباح) أهمية كبيرة في إيرادات الدولة، وإذا استغلت الدولة هذه الضرائب في القنوات المناسبة فإنه سيؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج على المدى الطويل وبالتالي ارتفاع مستوى رفاهية المجتمع، وانطلاقاً من ذلك سعت الحكومة في سورية نحو توجيه إيراداتها المختلفة نحو تطوير مختلف مجالات التنمية الاقتصادية بحيث تمثل الأساس الذي يبنى عليه الاقتصاد المحلي سيما، وأن العجز في الموازنة العامة للدولة قد يؤدي إلى مشكلات اقتصادية كبيرة، إلا أنه يمكن تفادي هذه المشكلات في موازنة الدولة وذلك إما عن طريق تخفيض النفقات الحكومية، أو عن طريق زيادة الإيرادات أو باتباع السياستين معاً، وبما أن تخفيض النفقات العامة بشقيها الرأسمالية والاستثمارية سيؤدي إلى تراجع الدخل التوازني وزيادة الفقر والبطالة فإنه يمكن للدولة أن تقلل العجز عن طريق زيادة قدرتها التحصيلية من ضرائب الدخل والأرباح إلى نسبة معقولة من الناتج المحلي خاصة وأن كل الإيرادات من الضرائب المباشرة تشكل 5 % من الناتج المحلي في سورية وهي نسبة متدنية مقارنة مع دول العالم المتقدم والدول النامية، ويعود انخفاض هذه النسبة إلى التهرب الضريبي الكبير، ومع ذلك لا يزال الجدل حول حقيقة دور الإيرادات الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض، فالباحثين Engen و skinner عام 1999 يريان أن العديد من الاقتصاديين سيوافقون على أن "الضرائب العالية هي سيئة للنمو الاقتصادي" كما يرى Masahiro في دراسة له عام 2014 أن زيادة الضرائب يضر بالاقتصاد الوطني، في حين يرى Serkan أن الاستخدام الكفؤ لهذه الضرائب والتي تعد مصدر أساسي للإيرادات العامة للدولة يمكن أن يعمل على زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا تم تحقيق العدالة الضريبية، وبالتالي فإن مدى مساهمة الضرائب المباشرة كأحد أهم مكونات السياسة الضريبية في تنمية الناتج المحلي يتوقف على فرض وجباية الضرائب بكفاءة من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية والمتمثلة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار بالاقتصاد، وبناء عليه فإن كثرة الدراسات وتناقض نتائجها أصبح من الضروري اختبار طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي في سورية حيث جاءت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين كل من الضرائب المباشرة و الناتج المحلي الاجمالي من خلال استخدام نماذج قياسية.

1-مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ان زيادة معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي سيدفع الحكومات إلى زيادة نفقاتها إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والذي سيضطرها لزيادة فرض المزيد من الضرائب ومنها الضرائب المباشرة مما قد يحمل الأفراد والشركات مزيداً من العبء في سبيل زيادة الإيرادات الحكومية، ويمكن القول أن مشكلة الدراسة تتجسد في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: هل هناك علاقة سببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي في سورية؟

وينتفع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

- 1- هل تطور الضرائب المباشرة أثر بشكل ايجابي أم سلبي على الناتج المحلي الاجمالي؟
- 2- ما هو اتجاه العلاقة السببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في سورية في الأجلين القصير والطويل في حالة وجودها؟

3- ما هي آثار صدمات الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي في سورية خلال الفترة المدروسة (1991-2018)؟

2-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية دور الضرائب المباشرة كجزء هام من مصادر الإيرادات العامة في سورية واثراً في الناتج المحلي الاجمالي، حيث تشكل الضرائب المباشرة جزء من مصدر الدخل الذي تستطيع الحكومة في سورية استخدامه في تغطية الانفاق في الاقتصاد الوطني والذي يساهم بدوره في تنمية هذا الاقتصاد. أما من الناحية العملية فتأتي أهمية الدراسة من خلال نمذجة العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، حيث أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي في سورية غير واضحة، مما يساعد في فهم سلوك كل من المتغيرين في الاجلين القصير والطويل ويساعد ذلك في وضع السياسات المالية المناسبة.

3-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف التي يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية:

- 1- دراسة تأثير الضرائب المباشرة في سورية في الناتج المحلي الاجمالي السوري.
- 2- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في سورية في الاجلين القصير والطويل.
- 3- تبيان مدى أثر صدمات الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي السوري خلال الفترة (1991-2018).

4- فرضيات الدراسة*:

- 1- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير.
- 2- لا توجد علاقة سببية ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

5-منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على إتباع المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها، وذلك اعتماداً على الأرقام الصادرة عن وزارة المالية والمجموعة الاحصائية السورية والتي اشتملت على الناتج المحلي الاجمالي والضرائب المباشرة في سورية من عام 1991 وحتى عام 2018، إضافة إلى ذلك تتبع الدراسة أسلوب التحليل الاحصائي القياسي في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regressive، حيث تم اختيار النموذج بناء على دراسة درجة استقراره البيانات المتعلقة بالسلاسل الزمنية لكل من متغير الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1991-2018)، ويمتاز نموذج VAR عن غيره بأنه يتطلب أقل ما يمكن من المتطلبات عند اختيار المتغيرات، هذا بالإضافة إلى أن بعض المشكلات القياسية لا تعد مشكلة حقيقية في هذا النموذج، وذلك لأن أدوات التحليل لا تتعامل نهائياً مع المعلمات المقدره التي ليس لها أي معنى، وإنما يقيس القوة التفسيرية لكل متغير في تفسير أخطاء المتغيرات الأخرى، كما يساعد في توقع الاستجابة المستقبلية للمتغيرات الأخرى في حال حدوث تغيير مفاجئ في أحد متغيرات النموذج، وسيتم الاعتماد على الرزمة الاحصائية (Eviews) وذلك من أجل تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية والتي توضح كيفية التفاعل بين المتغيرين المدروسين عبر الزمن اضافة للاعتماد في اختبار فرضيات الدراسة على اختبارات السببية لكل من غرانجر و (Tooda and Yamamoto) والتي تمكننا من تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين.

* تم صياغة فرضيات الدراسة بهذا الشكل بناء لمفهوم غرانجر للسببية في الاقتصاد القياسي عام 1969.

6-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

Taxes and Economic Growth in Developing Countries،2014،N Yilimon NANTOB :الضرائب

والنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي في 47 دولة وتوصلت الباحثة إلى أنه لا توجد إجابة بسيطة حول العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن بعض البلدان يرتفع معدل النمو الاقتصادي لديها مع زيادة العبء الضريبي، وبعض البلدان ينخفض معدل النمو الاقتصادي مع انخفاض العبء الضريبي، وركزت الدراسة على اربع أنواع من الضرائب هي الضرائب على الايرادات والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية والضرائب على التجارة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة غير خطية بين الضرائب على الايرادات والنمو الاقتصادي، وهذه الضرائب تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى القصير ويزداد هذا التأثير بمرور الوقت مع زيادة هذه الضرائب، كما تبين وجود علاقة غير خطية بين كل من الضرائب على رأس المال و الأرباح والضرائب على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي حيث أن هذه الضرائب تخفض النمو الاقتصادي على المدى القصير وتقل هذه الآثار مع زيادة الضرائب.

Tax Structure and Economic Growth ،2014 ،Masahiro SHINOHARA :الدراسة الثانية: الهيكل

الضريبي والنمو الاقتصادي.

حاولت الدراسة قياس العلاقات الديناميكية بين الهيكل الضريبي والنمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي وذلك في دولة اليابان خلال الفترة (1960-2010)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، أن الضرائب المباشرة على أرباح الشركات تعرقل النمو الاقتصادي أكثر من غيرها، والضرائب على الاستهلاك والممتلكات تعيق النمو الاقتصادي وأثرها أقل من ضريبة الدخل، والضريبة العقارية أقل الضرائب تأثيراً على النمو الاقتصادي.

Economic Growth and Tax Component ،2005،Mehmaet Serkan :الدراسة الثالثة: النمو

الاقتصادي والمكون الضريبي.

هدفت الدراسة قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ومكونات الضرائب وذلك في اطار دراسة تحليلية لدول OCDE خلال الفترة (1980-1999)، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الضرائب على النمو الاقتصادي يختلف بحسب نوع الضريبة، أي أنه يوجد ارتباط موجب ودال بين كل من الضرائب الفردية على الدخل، الأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على الممتلكات ومستوى النمو الاقتصادي، ويوجد ارتباط سلبي دال بين كل من الضرائب على رواتب القوى العاملة والضرائب على السلع والخدمات، ومستوى النمو الاقتصادي.

6-1:التعقيب على الدراسات السابقة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيري الناتج المحلي والضرائب المباشرة في سورية خلال فترة الدراسة، وتتفق الدراسة الحالية مع موضوع الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة حيث اشتملت الدراسات السابقة على الضرائب عند دراسة أثر الايرادات العامة في النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الاجمالي، وتختلف عنها من حيث دراسة العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل وذلك بالنسبة لعلاقة الضرائب المباشرة بالناتج المحلي الاجمالي في سورية، كما أنها تختلف عن بعض الدراسات السابقة التي استخدمت فقط نموذج الانحدار البسيط ونموذج تصحيح الخطأ.

7-الأسس النظرية للدراسة:

7-1:الضريبة(مفهومها، أهدافها، قواعدها، أنواعها)

أ-مفهوم الضريبة: نشأت الضريبة مع نشوء الدولة وتطور مفهومها، حيث كان يقتصر دورها على تأمين الموارد اللازمة لتغطية نفقات الدولة العامة، إلى أن أصبح للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية تختلف باختلاف النظم السياسية والاقتصادية للدول.

تعددت تعاريف الضريبة وتتوعدت مفاهيمها من فترة لأخرى ومن باحث لآخر ويمكن أن نكتفي بالتعريف التالي: "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً بقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق أهداف ثابتة للدولة" (عبد المؤمن، 2013).

وبناء على ما سبق فإن للضريبة عناصر تتميز بها وهي (العدي، رجب، 2011):

- الضريبة التزام نقدي: أي تدفع الضريبة نقداً ولا يجوز دفعها في صورة خدمات أو في صورة عينية.
 - الضريبة فريضة إجبارية: أي لا يجوز التهرب من دفع الضريبة للدولة سواء أكان الفرد مقتنعاً بها أم غير مقتنع، إلا إذا كان معنياً منها، حيث يتعرض للمعاقبة كل من يتهرب منها بالحجر على أمواله أو البيع الجبري لأمواله لسداد قيمة الضريبة.
 - الضريبة تفرض من قبل الدولة: أي أن الدولة هي صاحبة الحق في فرض الضريبة والغائها وتعديلها، ويكون ذلك بقانون، والقانون لا يلغى إلا بقانون، علماً أن احكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد.
 - تفرض الضريبة بدون مقابل: أي يدفع المكلف الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به باعتباره عضواً متضامناً من أعضاء المجتمع وعليه أن يتحمل قسطاً من أعباء الدولة.
 - الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين: بمعنى أن كل مكلف يدفع الضريبة بحسب قدرته النسبية على الدفع.
- 2-7: أهداف الضريبة: رغم أن الغرض من الضريبة هو الانفاق لتحقيق منافع عامة، إلا أن لها أهدافاً أخرى اقتصادية واجتماعية يمكن شرحها فيما يلي:

- 1- الأهداف الاقتصادية للضريبة: تتمثل الأهداف الاقتصادية للضرائب والسياسة الضريبية بصفة عامة فيما يلي:
 - معالجة الأزمات الاقتصادية: تستخدم معظم الدول بعض أنواع الضرائب كأدوات لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها، ففي حالة التضخم وزيادة العرض النقدي على عرض السلع فإن أسعار السلع ترتفع، عندئذ يمكن للدولة أن تزيد من العبء الاجمالي الضريبي حيث تقطع جزءاً من دخول الأفراد لتخفيض من دخلهم وتقييد استهلاكهم، أما في حالة الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فإن أسعار السلع تنخفض، عندئذ يمكن للدولة أن تخفض معدل الضريبة أو تزيد معدلات الاعفاءات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد وخصوصاً ذوي الدخل المحدود (العدي، رجب، 2011).
 - تستعمل الضرائب في علاج الركود الاقتصادي باستخدام معدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الادخار ورفع القدرة الشرائية للمستهلك.
 - تلعب الضرائب دور كبير في تشجيع الاستثمارات في مجال معين والتقليل منه في مجال آخر، ويكون ذلك بإعفاء بعض المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة.
 - تهدف الضرائب إلى حماية المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المحلية وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج (العرابي، 2016).

2- الأهداف الاجتماعية للضريبة: وتتمثل في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم وبالتالي تقليل حدة التفاوت بين مستويات الدخل وتمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخل المنخفضة، بالإضافة إلى ذلك تعد الضريبة في مضمونها وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات من خلال قيام الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها.

3-7 قواعد الضريبة: لتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة (في حصولها على مواردها) ومصلحة المكلف في تخفيض أعباءه وعدالة التوزيع، ولتحقق الضريبة أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية فإن على المشرع الضريبي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القواعد حين وضعه للنظام الضريبي، وجوهر هذه القواعد تتمثل بما يلي كما يراها آدم سميث:

1. قاعدة العدالة: وتعني أن توزع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب مقدرتهم التكاليفية على تحمل الأعباء.
2. قاعدة اليقين: وتعني فرض الضريبة وتحصيلها وفق قواعد محددة وواضحة لكل من المكلف والدولة التي تتولى تحصيلها، من حيث معدلها، وموعد سدادها، وكيفية تحصيلها، أي خلو القوانين الضريبية من الإبهام والغموض.
3. قاعدة الملاءمة: وتعني أن يكون موعد تحصيل الضريبة يراعي الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب لكي يسهل على المكلفين دفعها، كأن تحصل ضريبة الرواتب والأجور عند استلام المكلف لأجره وتحصل الضريبة المفروضة على التاجر بعد انتهاء السنة المالية.
4. قاعدة الاقتصاد في النفقات: بحيث تكون نفقات الإدارة الضريبية في تحقق الضريبة وفرضها وجبايتها، في حدود المعقول مقارنة بالمرودود الضريبي.
5. قاعدة المرونة: ويقصد بها نسبة التغير في حصيللة الضريبة إلى التغير في إجمالي الدخل القومي، فكلما زاد الدخل القومي كان من الواجب زيادة الحصيللة الضريبية لتكون العلاقة طردية بين حصيللة الضرائب والدخل القومي (العدوي، 2011).

4-7 الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

أ- الضرائب المباشرة: وهي التي تطال مباشرة المبلغ نفسه لدخل المكلف أو قيمة ثروته ورأسماله، ويجري التمييز عادة بين فئتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة وهي الضريبة على الدخل والضريبة على الثروة ورأس المال.

ب- الضرائب غير المباشرة: وهي التي تطال الدخل أو رأس المال عند استعماله، أي التي تطال الإنفاق على السلع والخدمات، وتأخذ هذه الضرائب عادة شكلين رئيسيين: إما ضرائب عامة موحدة على جميع المنتجات، أو ضرائب خاصة، ويمكن التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأكثر من طريقة:

الأولى: الضرائب المباشرة هي التي يتحملها المكلف بالضريبة نفسه، أما الضرائب غير المباشرة هي التي يمكن نقل عبئها من المكلف لأي شخص آخر.

الثانية: الضرائب المباشرة تكون على الملكية أو الاكتساب بينما الضريبة غير المباشرة على الإنفاق أو الاستعمال.

ومن أنواع الضرائب المباشرة:

- أ- ضريبة الدخل الشخصي: وهو الدخل المتأتي من العمل: كالأجور والرواتب والمكافآت، والدخل الذي يحصل عليه الفرد من الأسهم والسندات وكافة عوائد الملكية الأخرى، ويُعد من أهم مصادر الإيرادات في العديد من النظم الضريبية المتطورة وذلك للأسباب التالية:
- كونها تطبيقاً مباشراً لمعيار القدرة على الدفع.
- يصعب نقل العبء الضريبي للغير، وبالتالي يسهل حساب آثارها (الهندي، 2008).

- أحد أدوات تحقيق التوازن

- من أهم مصادر الإيرادات الضريبية.

وهناك بعض النظم الضريبية التي تفرض ضريبة عامة على الدخل أياً كان مصدره أما النظم الضريبية الأخرى فهي تفرض ضرائب مختلفة على الأنواع المختلفة التي يتكون منها الدخل، ولعل من أهم مزايا الضريبة العامة البساطة وسهولة التحصيل، أما النوع الثاني فيتميز بقدرته في التأثير على الأنشطة الإنتاجية المختلفة، حيث تؤثر ضريبة الدخل على الاستهلاك والادخار، وعلى إعادة توزيع الدخل.

ب- **ضريبة أرباح الشركات:** وتعرف أحياناً بضرائب الأرباح التجارية والصناعية، وهي ضرائب تصاعديّة تحتسب سنوياً بعد إعلان ميزانيات الشركات، والمكلف في هذه الضرائب هي الشركات بكافة أنواعها، حيث تعتبر المكاسب الرأسمالية ضمن أرباح الشركة وبالتالي تكون جزءاً من الوعاء الخاضع للضريبة(الهندي،2008).

5-7: الناتج المحلي الاجمالي: يُعتبر الدخل الذي يمثل قيمة الناتج المحلي أو القومي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، ويمثل الناتج المحلي تدفقاً لأنه يعبر عن ما أنتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة وزيادة حجم الدخل "الناتج" المحلي من سنة لأخرى يعني زيادة ما ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع مما يزيد من دخولهم فيزيد استهلاكهم ويزيد الاستثمار مما يعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى وهكذا(بتال،2020) ويمكن تعريف الناتج المحلي بأنه "القيمة الحقيقية أو الاسمية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، ويعد أهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي".(أبو السعود،2004).

6-7: أهمية حسابات الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي(بتال،2020):

1- الناتج والدخل المحلي الحقيقي وليس النقدي يمثل مقياساً للنشاط الاقتصادي داخل المجتمع ولمدى التقدم والرفاهية الاقتصادية.

2- تعتبر حسابات الناتج من الحسابات الضرورية، ومن أدوات التحليل الاقتصادي، وأساساً لبناء الخطة الاقتصادية.

3- توفر بيانات الناتج المحلي لسنوات عديدة يشكل سلسلة زمنية هامة جداً لقراءة الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

4- معرفة مكونات الدخل والناتج المحلي يفيد في إعادة توزيع الدخل بما يحقق عدالة أكبر.

8- المنهج المستخدم في التحليل:

يتطلب استخدام السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الاحصائية وكذلك معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها.

8-1: اختبار استقرار السلاسل الزمنية: غالباً تتصف بيانات السلاسل الزمنية بعدم ثبات المتوسط والتباين، وذلك نتيجة لنموها وتغيرها عبر الزمن، ويأتي اختبار الاستقرار لدراسة خصائص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها، يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار استقرار السلسلة الزمنية وتتمثل في دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller واختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع Augmented Dickey and Fuller، واختبار فيليبس بيرون Phillips and Perron (حامد عبد القادر مجيد،2018).

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller،1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتماد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (ADF). تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق معادلة ثابت مع اتجاه عام

Variable(المتغيرات)	Level (عند المستوى)		First deference(الفرق الأول)	
	Adf Statistics	Result	Adf Statistics	Result
Tax	-3.155037	non	-4.617457	Stationary
Gdp	0.511291	non	-4.582028	stationary

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على نتائج Eviews10

استناداً على النتائج المبينة في الجدول السابق، وانطلاقاً من: فرضية العدم: السلسلة الزمنية تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة. الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية لا تتضمن جذر وحدة ومستقرة. وفقاً لنتائج الاختبار والتي يظهرها الجدول السابق (الجدول 1) فإن متغير الضرائب المباشرة مستقر عند الفرق الأول حيث كانت القيم المحسوبة المطلقة لاختبار ديكي-فولر أكبر من القيم المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويعني ذلك أن متغير الضرائب المباشرة متكامل من الدرجة الأولى، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي فإنه يحتوي على جذور وحدوية مما يتطلب أخذ الفروق الأولى له، وبأخذ الفروق الأولى لمتغير الناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح في الجدول السابق، يلاحظ أن القيم لمحسوبة المطلقة لاختبار ديكي-فولر أكبر من القيم المطلقة الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويعني ذلك أن متغير الناتج المحلي الاجمالي متكامل من الدرجة الأولى.

2-8: استخدام نماذج VAR لدراسة العلاقة السببية في الأجل القصير وفقاً لانجل غرانجر:

أدخل غرانجر مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969، وهذا النموذج يسمح بالتميز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية (نقار عثمان، العواد منذر 2012)، ويعد تحليل السببية بين المتغيرات وقياسها، منهجاً مفضلاً أحياناً في التعرف على العلاقات الاقتصادية مقارنة بمنهج الارتباط والانحدار الإحصائي (نقار عثمان، اسماعيل رولى وآخرون، 2012) ويستخدم اختبار السببية غرانجر لاختبار فرضية التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير معين، وبحسب مفهوم جرانجر يقال أن السلسلة الزمنية X تسبب السلسلة Y، إذا كانت القيم السابقة للسلسلة X تتضمن معلومات مفيدة تساعد في التنبؤ المستقبلي بقيم السلسلة Y (Emerenini and Okezie, 2014) ويتم اجراء اختبار غرانجر للسببية وفق المعادلات الآتية Alagidede, et al., 2010):

$$Y_t = c + \sum_{j=1}^m \beta_{1j} y_{t-j} + \sum \alpha_{1j} x_{t-j} + \varepsilon_{1t} \quad (1)$$

$$x_t = c + \sum_{j=1}^m \beta_{2j} y_{t-j} + \sum_{j=1}^m \beta_{2j} x_{t-j} + \varepsilon_{2t} \quad (2)$$

حيث أن:

فإن فرضية لاإلى x الخطأ العشوائي ومن أجل اختبار العلاقة السببية من ε : عدد الابطاءات: m الحدود الثابتة: C (يعبر عنها كالاتي: H_{11}) والفرضية البديلة (H_{01}) العدم

$$H_{11}: \alpha_{1j} \neq 0 \quad (j=1,2,\dots,m) \quad H_{01}: \alpha_{1j} = 0 \quad (j=1,2,\dots,m)$$

أما عند اختبار العلاقة السببية من y إلى x فإن فرضية العدم (H_{02}) والفرضية البديلة (H_{12}) يأخذان الصيغة التالية:

$$H_{02}: \beta_{1j} \neq 0 \quad (j=1,2,\dots,m)$$

$$H_{12}: \beta_{1j} = 0 \quad (j=1,2,\dots,m)$$

الجدول رقم (2): نتائج اختبار السببية لانجل غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/08/20 Time: 11:07

Sample: 1990 2018

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5058	0.70529	25	GDP does not Granger Cause Tax
0.0601	3.24784		Tax does not Granger Cause GDP

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (2) نجد أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي حسب مفهوم غرانجر لا تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في حجم الضرائب المباشرة في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة f المحسوبة (0.70529) عند مستوى معنوية 5%، بينما التغيرات في حجم الضرائب المباشرة تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي في الأجل القصير حيث بلغت قيمة f المحسوبة (3.24784) عند مستوى معنوية 5%، عليه يمكن القول بوجود علاقة سببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي تتجه من الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي في الأجل القصير.

3-8: استخدام نماذج VAR لدراسة العلاقة السببية في الأجل الطويل وفقاً لنموذج (Tooda and Yamamoto):

سنعتمد في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين في الأجل الطويل على نموذج Tooda and Yamamoto وهو نموذج يعتمد على نماذج VAR وتطوير لأسلوب انجل غرانجر ويأخذ الصيغ التالية (arita Duasa, 2011):

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^k \alpha_{1j} y_{t-j} + \sum_{j=1}^{k+dm} \alpha_{2j} x_{t-j} + \varepsilon_t \quad (3)$$

$$X_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_{1j} x_{t-j} + \sum_{j=1}^{k+dm} \beta_{2j} y_{t-j} + \varepsilon_t \quad (4)$$

الجدول رقم (3): نتائج اختبار العلاقة السببية في الأجل الطويل وفقاً (Tooda and Yamamoto)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 03/22/20 Time: 11:53

Sample: 1990 2018

Included observations: 24

Dependent variable: Tax			
Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0131	2	8.663063	GDP
0.0131	2	8.663063	All
Dependent variable: GDP			
Prob.	Df	Chi-sq	Excluded
0.0000	2	24.33584	Tax
0.0000	2	24.33584	All

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (3) نجد أن التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي حسب مفهوم غرانجر الذي يعتمد على (Tooda and Yamamoto) تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في حجم الضرائب المباشرة في الأجل الطويل، حيث بلغت قيمة Chi-sq المحسوبة (8,663063) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأن المتغير المسبب GDP لا يسبب المتغير التابع tax في الأجل الطويل، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن التغيرات في الناتج المحلي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في الضرائب المباشرة في الأجل الطويل، وبالمثل فإن التغيرات في حجم الضرائب المباشرة تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة Chi-sq المحسوبة (24,33584) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المتغير المسبب t يسبب المتغير التابع GDP في الأجل الطويل، وعليه يمكن القول بوجود علاقة سببية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل، وننتقل الآن إلى دراسة طبيعة التفاعلات بين المتغيرين من خلال نموذج VAR.

4-8: تقدير نموذج VAR:

يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) أحد أبسط أشكال النماذج متعددة المتغيرات، ويستخدم لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويتم في هذا النموذج ادراج كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم متغيرات النموذج الأخرى في الفترات السابقة، (Eklund, 2007):

الجدول رقم (4): تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DGDP DT
Exogenous variables: C
Date: 03/15/20 Time: 07:03
Sample: 1991 2018
Included observations: 23

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
51.33732	51.41122	51.31248	6.60e+19	NA	-588.0936	0
50.68537	50.90708	50.61087	3.28e+19	20.98883	-576.0250	1
49.97430*	50.34383*	49.85014*	1.55e+19*	19.95398*	-563.2766	2
50.10489	50.62223	49.93106	1.73e+19	4.270433	-560.2072	3

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول (4)، أن أقل قيمة لدرجة الإبطاء وفقاً لمعايير الاختبار الثلاثة تتحقق عند الفجوة الزمنية 2، وبالتالي سوف يتم تحديد فترة الإبطاء للنموذج عند الفجوة 2 كما يلي:

الجدول رقم (5): نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 03/15/20 Time: 07:05

Sample (adjusted): 1994 2018

Included observations: 24 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

DGDP	DTax	
2.541058 (2.17492) [1.16835]	0.994319 (0.21022) [4.72982]	DTax (-1)
-12.14572 (2.34097) [-5.18832]	-0.964323 (0.22627) [-4.26174]	DTax (-2)
0.173739 (0.18903) [0.91910]	-0.043034 (0.01827) [-2.35525]	DGDP(-1)
0.539084 (0.24350) [2.21386]	0.047708 (0.02354) [2.02696]	DGDP(-2)
134067.6 (48902.0) [2.74156]	4276.189 (4726.78) [0.90467]	C
0.761951	0.597405	R-squared
0.711835	0.512649	Adj. R-squared
6.16E+11	5.76E+09	Sum sq. resids
180125.0	17410.57	S.E. equation
15.20386	7.048466	F-statistic
-321.6849	-265.6071	Log likelihood
27.22374	22.55059	Akaike AIC
27.46917	22.79602	Schwarz SC
246238.0	4897.500	Mean dependent
335547.2	24939.73	S.D. dependent
9.52E+18	Determinant resid covariance (dof adj.)	
5.96E+18	Determinant resid covariance	
-586.8951	Log likelihood	
49.74126	Akaike information criterion	
50.23211	Schwarz criterion	
10	Number of coefficients	

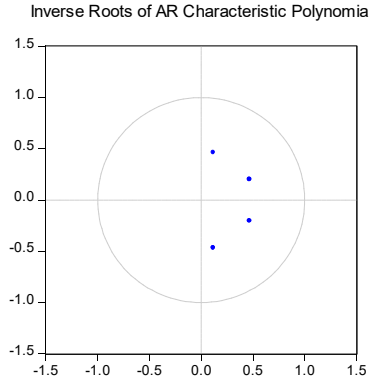
5-8:التقييم الاحصائي لنموذج VAR:

ويمكن الاستدلال على أن نموذج VAR السابق لذي توصلنا إليه مقبول وذلك من خلال اختبار unit root test : والذي يظهر كما في الشكل رقم (1) أن جميع النقط تقع داخل دائرة الوحدة بالتالي فإن نموذج VAR مقبول ويمكننا أن ننتقل إلى تفسير النتائج.

يمثل معامل التحديد $R^2:0.76$ وهذا يدل أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة، حيث أن متغير الضرائب المباشرة يفسر الناتج المحلي الاجمالي في سورية بنسبة %76، بينما ترجع نسبة %24 من التغير في الناتج إلى عوامل أخرى.

من جهة احصائية t ستودنت المحسوبة لبعض المتغيرات أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% والأخرى أقل، أي أن ليس كل المعالم مقبولة احصائياً، فالمعلمة الأولى $(-1) Dtax$ ، غير مقبولة احصائياً، والمعلمة الثانية مقبولة احصائياً.

وبالنسبة لاختبار فيشر نجد أن قيمة f المحسوبة هي 15 وهي أكبر من القيمة الجدولة 5 عند مستوى معنوية 5%، ومنه للنموذج معنوية كلية أي أن الضرائب المباشرة تؤثر في الناتج المحلي خلال الفترة (1991–2018).



الشكل رقم (1): دائرة الوحدة

6-8: التقييم الاقتصادي لنموذج (VAR):

يتم تقييم النموذج اقتصادياً من خلال الاعتماد على اشارة المعالم، حيث أن اشارة معلمة الضرائب المباشرة بتأخير زمني $(-2) Dtax$ سالبة، وهذا يدل وفقاً لمنحنى لافر بأنه كلما ارتفع سعر الضريبة ارتفعت إيراداتها حتى تصل الضريبة إلى مستوى تبدأ إيراداتها بالانخفاض، بمعنى آخر فإذا وصل سعر الضريبة إلى مستوى معين يكون تأثيرها في الاقتصاد سلبياً فتتسبب في تراجع الانتاج.

7-8: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية لنموذج (VAR):

يركز تحليل التباين على إبراز الأهمية النسبية للمتغيرات المكونة للنموذج، ويفيد هذا الاختبار في معرفة مقدار التباين في التنبؤ للمتغير، الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، ولبقية المتغيرات الأخرى، ويعتبر تحليل مكونات التباين أحد أساليب وصف السلوك الحركي لمتغيرات النموذج، إذ أن تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما، يعزى للصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ.

الجدول رقم (6): نتائج متغيرات التباين للمتغير الناتج المحلي (DGDP)

DTax	DGDP	S.E.	Period
0.000000 (0.000000)	100.0000 (0.000000)	180125.0	1
5.277442 (8.39133)	94.72256 (8.39133)	189423.2	2
41.88130 (13.5046)	58.11870 (13.5046)	251993.5	3
62.18303 (12.9265)	37.81697 (12.9265)	341561.0	4
64.96681 (13.6144)	35.03319 (13.6144)	369569.0	5
65.16516 (13.8850)	34.83484 (13.8850)	372807.3	6
65.17829 (14.0918)	34.82171 (14.0918)	372965.3	7
65.18095 (14.1143)	34.81905 (14.1143)	372980.6	8
65.18132 (13.9276)	34.81868 (13.9276)	372982.6	9
65.18143 (14.0052)	34.81857 (14.0052)	372983.6	10

Cholesky Ordering: DGDP DTax
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)

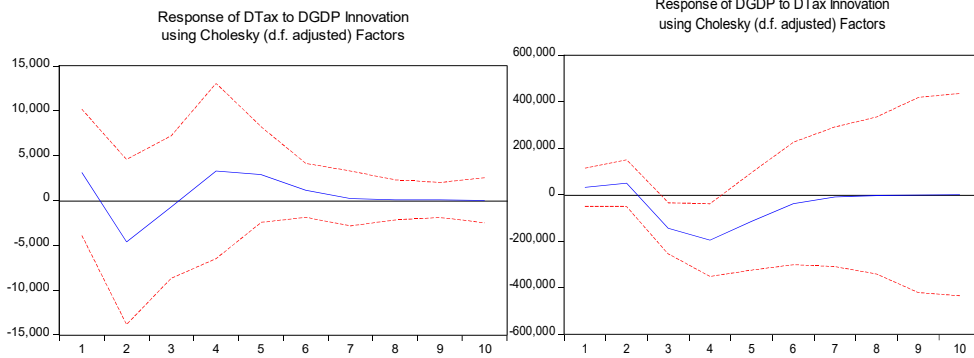
يظهر الجدول رقم(6) نتائج مكونات التباين لكل متغير من متغيرات الدراسة، والذي يرجع إلى خطأ التباين في المتغير ذاته وفي المتغيرات الأخرى. إذ يلاحظ منه أن متغير الناتج المحلي يفسر 100% من خطأ التنبؤ في التباين الذي يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما تقل النسبة في الفترة الثالثة إلى 58% مقابل 41% لتلك التي تعزى إلى تغير الضرائب المباشرة، ثم تتزايد هذه النسبة لتصل إلى 65% في الفترة السادسة مقابل 37% تعزى إلى متغير الناتج المحلي نفسه.

8-8: دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل Impuls Response Function:

تهتم دالة الاستجابة الفورية بقياس ردة الفعل المحتملة لمتغير ما إجراء حدوث صدمة عشوائية مفاجئة في أحد المتغيرات الأخرى بالنموذج، وبذلك فهي تساعد في تتبع المسار الزمني للصدمة التي قد تتعرض لها مختلف المتغيرات في النموذج، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب محدد، فإن دالة الاستجابة الفورية تقيس أثر تلك الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى.

يوضح الشكل رقم(2) تأثير الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن تغير مفاجئ مقداره انحراف معياري واحد في الضرائب المباشرة يؤثر بشكل سلبي في الناتج المحلي، وهذا يناهض وجهة نظر التقليديين في أن للضريبة أثر ايجابي على الحافز على الانتاج، من حيث أنها تدفع صاحب المشروع إلى الزيادة في الانتاج، لكن هذا القول الذي تقول به النظرية التقليدية يمكن أن يجد سنداً إذا كان عدد الضرائب محدود وسعر الضريبة عادلاً، عكس ما هو في سورية فارتفاع الضريبة يؤدي إلى انقاص قدرة الأفراد على العمل وبالتالي مقدرتهم على الانتاج، وكثيراً ما يلجأ الأفراد من المشاريع المنتجة التي فرضت عليها ضريبة إلى المشاريع الغير منتجة بسبب كون السعر الضريبي منخفض نسبياً مما ينعكس سلباً على الناتج.

كما يوضح الشكل أن حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في الناتج المحلي تؤثر بشكل سلبي في الضرائب المباشرة حتى الفترة الثالثة ثم يتحول الأثر إلى ايجابي، وهذا يتفق مع انخفاض معدل العبء الضريبي في سورية حيث أن زيادة الناتج لا تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي.



الشكل رقم (2): دالة الاستجابة الفورية

النتائج:

- 1- تشكل كل من السلسلتين الزمنيتين للناتج المحلي والضرائب المباشرة سياقاً عشوائياً غير مستقر، كما أظهر اختبار جذر الوحدة، وقد أخذ رشح الفروق الأولي لجعلها مستقرة.
- 2- دلت نتائج اختبار غرانجر للسببية، لوجود علاقة سببية باتجاه واحد من الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير بينما الناتج المحلي الاجمالي لا يفسر التغيرات التي تحصل في الضرائب المباشرة في الأجل القصير وهذا يتفق مع انخفاض معدل العبء الضريبي في سورية حيث لم يتجاوز 12% على الرغم من ارتفاع معدلات الضريبة حيث أن زيادة الناتج لا تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي.
- 3- كشفت تطبيق دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل أن الصدمات العشوائية للضرائب كان لها تأثير سلبي على حجم الناتج، وبالتالي فإن صدمة ايجابية واحدة في الضرائب المباشرة مقدارها 1% يكون تأثيرها في الاقتصاد سلبياً فتسبب في تراجع الانتاج، وبالتالي فإن ارتفاع الضريبة يؤدي إلى انقاص قدرة الأفراد على العمل وبالتالي مقدرتهم على الانتاج .
- 4- دلت نتائج اختبار تودا على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين في الأجل الطويل بين المتغيرين الضرائب المباشرة والناتج المحلي مما أدى إلى قبول فرض الدراسة المتعلق بوجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرين، أي ان الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي يؤثران في بعضهما البعض في الأجل الطويل.
- 5- أكدت نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي على وجود أثر معنوي في العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج حيث بلغت قيمة معامل التحديد 75%، واتضح من خلال النموذج أن اشارة معلمة الضرائب المباشرة بتأخير زمني (-2) Dtax سالبة، وهذا يشير إلى أن الضرائب المباشرة التي تفرض بشكل اساسي على دخل الأفراد والشركات تعمل على خفض الربح الناتج عن العمليات التشغيلية وهذا يقلل القدرة على تكوين رأس المال الذي يساهم بدوره في تنمية الناتج .

التوصيات:

- 1- تخفيض معدلات الضرائب المباشرة في سبيل تعزيز قدرة الأفراد والشركات على الاستثمار وتكوين رأس المال الخاص الذي يساهم في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي.

* انظر الملحق رقم 1

- 2- مراعاة تحقيق العدالة الضريبية وأن تكون الزيادة في إيرادات الضرائب المباشرة نتيجة لارتفاع النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وليس لارتفاع معدلات الضريبة.
- 1- العدي ابراهيم، رجوب علي(2011)،"دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية(2000-2009) والتنبؤ بحصيلة هذه الإيرادات(2010-2015)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات المجلد 33، العدد4 ص74-75.
- 2- العرابي حمزة، البرود أم الخير(2016)، "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1990-2013)"، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد20، ص416-417.
- 3- أبو السعود محمد فوزي(2004)، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية للنشر، الابراهيمية، الاسكندرية:ص45-46.
- 4- بن صغير عبد المؤمن،(2013)، "واقع واشكالية الجباية في الجزائر صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، ص91.
- 5- حامد عبد القادر، عبد المجيد قريب الله، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لدراسة العلاقة بين الانفاق العام والنمو السكاني في السودان للفترة(1960-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد الثاني ص124.
- 6- زيدان، رامي (2002رسالة ماجستير)، بعنوان ("ردود فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي السوري").
- 7- غندور، غسان،(2017)، النظام الضريبي وآثاره الاقتصادية خلال الفترة (2001-2010) دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة كركوك، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة جيهان، السليمانية.
- 8- نقار عثمان، العواد منذر (2012)، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين أجمالي الناتج المحلي وأجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، ص344.
- 9- نقار عثمان، اسماعيل رولى، شفيق عريش(2011)، اختبارات السببية والتكامل المشترك في دراسة السلاسل الزمنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، دمشق، المجلد 33، العدد الخامس، ص80.
- 1- Emerenini, F.M., and Okezie A, Ihugba (2014). **Nigerians Total Government Expenditure: It's Relationship with Economic Growth (1980–2012)**, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 5, No. 17, p 67–75
- 2- Alagidede P., Panagiotidis T., and Zhang X (2010). **Causal Relationship between Stock Prices and Exchange Rates**. Stirling Economics Discussion Paper 2010–05, February 2010.p 1–21 . available
- 3- Eklund B (2007). **Forecasting the Icelandic business cycle using Vector autoregressive Models**, Central Bank of Iceland,working paper No.36, pp1–23.
- 4- Jauhari, D. Mohammed. U. (2014). **An Application of Asymmetric Toda–Yamamoto Causality on Exchange Rate–inflation Differentials in Emerging Economies**.
- 5-Masahiro SHINOHARA (2014),**Tax Structure and Economic Growth**,A Survey of Empirical Analyses,Masahiro SHINOHARAFaculty of EconomicsChuo University,p:01
- 6-N'Yilimon NANTOB(2014),**Taxes and Economic Growth in Developing Countries** : A Dynamic Panel Approach,University of Lome,TOGO,22 October,p:01
- 7-Mehmet Serkan Tosuna, Sohrab Abizadeh (2005),**Economic growth and tax components: an analysis of tax changes in OECD of tax changes in OECD** ,plied Economics,, 37,p:01